

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوزير الأول



كلمة الوزير الأول بمناسبة الاحتفال بإحياء الذكرى الستين لتأسيس بنك الجزائر

الجزائر، 26 ديسمبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه الى يوم الدين.

السيد محافظ بنك الجزائر
السيد مستشار السيد رئيس الجمهورية
السيد رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي
السيد محافظ البنك المركزي لدول غرب إفريقيا
السيد محافظ البنك المركزي التونسي
السيد محافظ سلطة النقد الفلسطينية
السيدات والسادة الوزراء
السيدات الفضليات السادة الأفاضل
السيدات والسادة إدارات الدولة كل باسمه ومقامه
الحضور الكريم
أسرة الإعلام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته





إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن أكون بينكم اليوم، لمشاركتكم الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس بنك الجزائر، الذي يعتبر إنشائه تكريسا لاسترجاع الاستقلال والسيادة، ولبنة في بناء الدولة الوطنية، بما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على قيمة الدينار الجزائري كرمز من رموز الدولة الجزائرية. من هذا المقام أتوجه إليكم بالتهاني الخالصة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بهذه المناسبة.

أيها السيدات الفضليات، أيها السادة الافاضل.

لقد تمكنت السواعد الوطنية المخلصة من رفع تحدي استمرارية النشاط بعد الاستقلال، رغم قلة عددها ومحدودية إمكانياتها، حيث كان يقدر عدد موظفي بنك الجزائر حينها بـ 240 موظف وموظفة من بينهم 10 إطارات فقط، في حين بلغ عدد فروع بنك الجزائر عبر كامل التراب الوطني في ذلك الحين، 06 فروع، مع الإشارة أن أول دفعة من الإطارات خريجي الجامعة الجزائرية، تخصص علوم اقتصادية، كانت سنة 1966.

أما اليوم، فقد أصبح عدد إطارات وموظفي بنك الجزائر يقدر بنحو 3410، منهم 1255 إطارا ويبلغ عدد فروعه 49 فرعا، فيما شرع بنك الجزائر في فتح 10 فروع له في الولايات الجديدة.

وجدير بالذكر أنه في سنة 1964، سنة إنشاء العملة الوطنية "الدينار الجزائري"، كانت الكتلة النقدية تقدر بمبلغ 4,7 مليار دينار، لتصل اليوم إلى 22204,00 مليار دينار، بينما كانت القروض الموجهة للاقتصاد تناهز 2,5 مليار دينار وأصبحت اليوم تقدر بنحو 10217,00 مليار دينار.

وفيما يخص الساحة المصرفية، فإن بنك الجزائر لم يكن يشرف غداة الاستقلال، إلا على 04 بنوك، بينما يبلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الساحة المصرفية اليوم 19 بنكا و 08 مؤسسات مالية.

وفيما يتعلق بإنتاج الأوراق النقدية، فقد كانت قدرة دار النقود تنتج 20 مليون ورقة نقدية في السنة، بينما أصبحت قدرتها الإنتاجية اليوم تفوق 300 مليون ورقة نقدية وما يقارب 200 مليون قطعة نقدية معدنية في السنة .

وبناء على ما تقدم، حرص بنك الجزائر منذ تكوينه، على مرافقة وتأطير التطور الاقتصادي والمالي للبلاد، رغم التحديات الكبرى التي واجهها، وهذا بفضل الآليات التي اعتمدها والتي تكيفت مع الخيارات التنموية المعتمدة في كل حقبة من حقب التاريخ الاقتصادي للجزائر، من جهة، وبفضل روح المسؤولية والتضحية التي ميزت أداء إدارته وعماله، من جهة أخرى؛ وأكبر شاهد على ذلك آداؤه المتميز في ظل جائحة كورونا، وعبقريته في توفير التمويل الضروري لاستمرارية النشاط الاقتصادي.

فضلا عن ذلك، كان بنك الجزائر، بالرغم من الاستقلالية الكبيرة التي يتمتع بها، حريصا على تكريس التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الموازية، ومرافقة الحكومة في القضايا المالية، وهو ما سمح بتجاوز الصعوبات المالية التي تنجم من حين لآخر بفعل الصدمات الخارجية وتأثيرات البيئة العالمية.

وفي ظل تسارع المستجدات، وتطور الفن المصرفي والمالي، بالتوازي مع ما أفرزته تكنولوجيا الاعلام والاتصال من تغيير في الممارسات والسلوك المالي والنقدي، كانت الرهانات أمام بنك الجزائر كبيرة وهو ما جعله ينخرط في مسار العصرية واستلهام الممارسات السليمة في إدارة السياسة النقدية، وجعل التنظيمات المصرفية منسجمة مع ما هو سائد في العالم، ومع ما تقتضيه تحديات التنمية الاقتصادية.

أيها السيدات، أيها السادة.

إن هذا الإدراك لأهمية بنك الجزائر، باعتباره رأس النظام المصرفي والقائم بالإشراف عليه؛ هو الذي دفع الحكومة، بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، إلى العمل على تحيين الإطار القانوني لعمل بنك الجزائر؛ من خلال مراجعة الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بما يسمح بمواكبة المستجدات والاستجابة لمقتضيات الإصلاح الاقتصادي المنشود الذي يعزز أداء المؤسسات الاقتصادية ويضمن إطارا معيشيا كريما للمواطن .

كما تهدف هذه المراجعة إلى تعزيز حوكمة النظام المصرفي وعلى رأسه بنك الجزائر، وتحسين شفافيته، مع منح مجلس النقد والقرض صلاحيات جديدة تمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، إلى جانب توسيع صلاحياته في مجال اعتماد البنوك الاستثمارية، والبنوك الرقمية ومقَدَمي خدمات الدفع، والوسطاء المستقلين، والترخيص بفتح مكاتب الصرف، فضلا عن تعزيز دور اللجنة المصرفية كسلطة إشراف وباعتبارها هيئة قضائية إدارية.

ولتمكين بنك الجزائر من إرساء مهمته المتمثلة في الاستقرار المالي، سوف يتم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات .

وينبغي التنويه بأن هذا التعديل سيتبنى إنشاء لجنة وطنية للدفع، لتتكفل بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية ومتابعة تنفيذها، بعد موافقة السلطات العمومية، بهدف تعزيز التعاملات المصرفية والشمول المالي.

كما من شأن هذا التعديل أن يسمح باستخدام أدوات جديدة للسياسة النقدية لتكون أكثر نجاعة وأكثر قدرة على الانتقال عبر قنواتها المعروفة، ويُتيح، في ذات الوقت، تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية، لاسيما تلك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر.

علاوة على ذلك، فإنه من بين أهم الورشات المفتوحة أمام بنك الجزائر، يجدر ذكر ورشة رقمنة المدفوعات، والسعي إلى اعتماد الشكل الرقمي للعملة النقدية التي سيتولى تطويرها وإصدارها وتسييرها ومراقبتها، تحت مسمى «الدينار الرقمي الجزائري»، الذي سيشكل في نهاية المطاف دعماً للشكل المادي للعملة النقدية.

ولا شك أنه في ظل الأعمال الرقمية، ستزداد الحاجة إلى تعزيز الأمن ومراقبة أنظمة الدفع، وهي قضايا جديدة يعكف بنك الجزائر على التكفل بها .



أيها السيدات، أيها السادة.

ان الحكومة تدرك تمام الادراك بأن أداء الاقتصاد لا يمكن أن يتحسن إلا إذا كان الإطار المالي والنقدي ملائما ومستجيبا لاحتياجات الحكومة والمؤسسات في ظل الصرامة النقدية، وهذا في اعتقادي ما يعمل بنك الجزائر على تجسيده على أرض الواقع. وجدير بالإشارة أن بلادنا الجزائر كانت من أول الدول التي انضمت لمنصة بونا للمدفوعات في المنطقة العربية التابعة للمؤسسة الإقليمية للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية المملوكة لصندوق النقد العربي، وهو ما سوف يؤكد بدون شك، بعد قليل، سعادة الدكتور الحميدي، الرئيس المدير العام لصندوق النقد العربي الذي نرحب به أيما ترحاب، ونسعى مستقبلا لفتح فروع لبنوك جزائرية في المنطقة العربية بإذن الله.

ولا يفوتني أيضا أن أرحب أيما ترحاب بالسيد الفاضل جون كلود كاسي برو- M. Jean- {Claude Kassi BROU}، محافظ البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، مع تأكيد دعمنا الكامل لتوسيع شبكة البنوك الجزائرية في إفريقيا، كهدف توليه السلطات العمومية الأهمية إثباتا للتقارب الإفريقي وأبعاده بين الجزائر والقارة الإفريقية. وفي الختام، أغتنم هذه السانحة لأتقدم بأخلص عبارات التهاني لكل عاملات وعمال ومتقاعدي بنك الجزائر بمناسبة ستينية تأسيسه، راجيا منهم مواصلة العمل والعطاء بجدية وإخلاص، ومجددا لهم الدعم الكامل من قبل السلطات العمومية.

والسلام عليكم

ورحمة الله تعالى وبركاته.

مصالح الوزير الأول